جامعة القاهرة

كلية الحقوق

قسم القانون التجاري

الْإِطَارُ الْقَانُونِيُّ لِرَهْنِ الْأَوْرَاقِ الْمَالِيَّةِ

رسالة مقدمة من

الباحث/ تامر لطفي صبري أحمد

لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

١- أ.د / سميحة القليوبي مشـــرفاً ورئيساً

أستاذ القانون التجاري والبحرى بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة.

٢- أ.د / رضا محمد عبيد عضـــــــــواً

أستاذ القانون التجاري والبحرى ـ عميد كلية الحقوق جامعة بنى سويف سابقاً

٣- أ.د / جمال محمود عبدالعزيز عضـــــــــواً

أستاذ القانون التجاري والبحرى بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة.

٢٠١٧

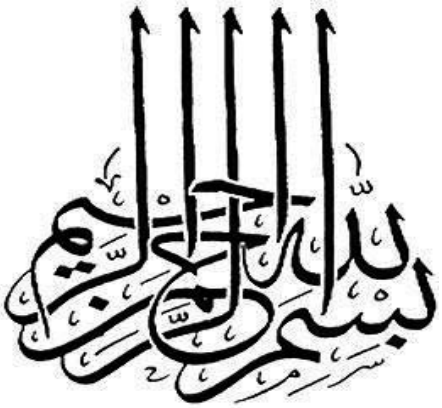

{۞ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ۖ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ۗ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۞}

صدق الله العظيم

سورة البقرة " الآية (٢٨٣).

- **إلى والدي:**

تقديرًا وعرفانًا لعطائه الفياض، والداعم والمحفز الأول، أمد الله في عمره.

- **إلى والدتي:**

رحمة الله عليها، فمازلت أجنى ثمار دُعائها وتعليمها لي.

اللهم اغفر لها وارحمها وتجاوز عن سيئاتها.

- **إلى إخوتي الأعزاء:**

السند والعون لي في هذا الزمان.

- **إلى زوجتي:**

لصبرها طوال فترة إعداد هذه الرسالة.

- **إلى مستقبلي:**

ألفت & أُبى & مريم

- **إلى الزميل المستشار الدكتور/ محمود حمدي** – شفاه الله وعافاه – عرفانًا بما قدمه لي من عون.
- **إلى الأستاذ الدكتور المحترم / محمود عفيفي** – عرفانا بما قدمه لي من عون.
- **إلى معالى المستشار الجليل/ سلامه على هنداوى**،عرفانًا بما قدمه لي من عون.
- **إلى رؤسائى الأجلاء ، وزملائى الأوفياء.**

إليهم جميعا أهدى ثمرة تعبهم،،

شكر وتقدير

يقول النبي ﷺ "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" [١]

انطلاقًا من هذا الهدي،،

أسجد لله عز وجل شاكرًا له على أن منَّ عليَّ وهداني، لاختيار موضوع هذا البحث بعنوان: **الإطار القانوني لرهن الأوراق المالية**، والذي سأتناوله بالدراسة من عدة زوايا متنوعة ومتشعبة.

ومما زادني شرفًا وفخرًا وتيهًا أن تتلمذت على يد – حبر القانون التجاري الأعظم – **أستاذتنا الدكتورة/ سميحة القليوبي** – عميد القانون التجاري المصري والعربي، فهي بحق عَلَمْ مصري، تحمل من الأخلاق الرفيعة والصفات الكريمة، والعلم الوفير، ما يعجز اللسان عن وصفها والوفاء بحقها.

فقد كرمتني سيادتها وتعهدتنى برعايتها، وأحاطتني بكرمها، ونبل خُلقها من أول لحظة شرفت فيها بلقائها؛ فقد زللت الصعاب ووجهتني بصائب النصح والتوجيه، ولم تبخل عليَّ قط من وافر علمها ووقتها الثمين، فوجدت فيها تواضع العالم، ورحاب صدر المعلم، والأم والأخت... حين غمرتني بشرف قبول الإشراف على هذا البحث المتواضع.

لذا يشرفني بكل الحب والتقدير والعرفان أن أتقدم لسعادتها بأسمى آيات الشكر وخالص الامتنان، سائلا المولى عز وجل أن يبارك في عمرها، وأن يديم عليها الصحة والعافية وأن يسدد خطاها، جزاها الله عنى خير الجزاء.

كما أتقدم بعظيم شكري وتقديري للعالم الجليل أستاذنا **الدكتور/ رضا عبيد** – أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق جامعة بنى سويف سابقًا، وذلك لتفضلة بقبول الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وهذا لشرف لى، فأستاذنا الجليل دائم العطاء لطلابه وإنى على يقين أننى سأستفيذ من مناقشته وتوجيهاته بشأن هذه الرسالة.

والشكر موصول لسيادة الأستاذ الدكتور/ **جمال محمود عبدالعزيز**– أستاذ القانون التجارى بكلية الحقوق جامعة القاهرة، وذلك لتفضله بقبول الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وكلى ثقة فى أن مشاركة سيادته ستضيف إلى هذه الرسالة قيمة هي فى أمس الحاجة إليها.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم بالرأي أو النصيحة أو توفير المراجع العلمية اللازمة لإعداد هذه الرسالة.

---

(١) رواه أحمد وأبو داود والترمذي، معناه أن الله تعالى لا يقبل شكر العبد على إحسانه إليه إذا كان العبد لا يشكر إحسان الناس إليه.

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه العظيم فقد سّدد الخُطا، وشرح الصدور، ويسّر الأمور، فله الحمد حمدًا كثيرًا مباركًا فيه ملء السموات والأرض وملء ما بينهما، وأصلى وأسلم على خير خلق العالمين سيدنا محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه ومن والاه صلاة وتسليمًا كثيرًا.

اللهم لك الحمد حمدًا لا ينفدُ أولهُ ولا ينقطع آخرهُ، اللهم لك الحمد فأنت أهل أن تُحمد وتُعبد وتُشكر.

أحمد الله عز وجل على أن منَّ عليَّ وهداني لاختيار موضوع هذا البحث بعنوان: **الإطار القانوني لرهن الأوراق المالية**، والذي سأتناوله بالدراسة من زوايا مختلفة لنستوضح فيه بإيجاز ماهية الأوراق المالية محل التداول في سوق المال، ومدى قابليتها للرهن بمختلف أنواعها سواء أكانت مودعة بنظام الحفظ المركزي أو لم تودع بنظام الحفظ المركزي بعد، ثم نستفيض في بيان قواعد وإجراءات رهن الأوراق المالية، ثم نبحث آثار عملية رهن الأوراق المالية بالنسبة لجميع أطراف العلاقة، انتهاء بما تسمى عملية "**شطب الرهن**" أو "**فك الرهن**" مع الإسهاب في توضيح طرق وآليات التنفيذ الجبري على الأوراق المالية المرهونة وبيعها.

وحيث إن موضوع هذا البحث من الموضوعات الشائكة ويرتبط ارتباطًا طرديًا باقتصاد البلاد، ويتأثر كلاهما بالآخر، فقد أضحى لزامًا علينا – كباحثين – ونحن في بداية عصر جديد يدعو للنهضة والتنمية أن نرسم أرضية قانونية شاملة تستوعب موضوع البحث لكون هذا الموضوع في حد ذاته مرتبط إلى حد كبير بدرجة النمو والتطور الاقتصادي والمالي المأمول.

وحيث أصبحت الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة من الأهمية بمكان – خاصة الأسهم والسندات – في تعاملات أسواق المال في مختلف الدول، حتى وصفها رأى [1] بأنها: "السلعة الرئيسة المتداولة في أسواق رأس المال الفورية".

---

(١) د/ منير إبراهيم هندي: أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، الإدارة المالية وصناديق الاستثمار، منشأة المعارف، ١٩٩٩م، الطبعة الأولى، ص٥، ٦.

الفهرس

المقدمة	٠٧
أهمية البحث	٠٩
أهداف البحث وصعوبات الدراسة	١٤
الفصل التمهيدي **الأوراق المالية والحقوق العينية التي ترد عليها**	١٩
المبحث الأول: الأوراق المالية وأنواعها.	٢١
المطلب الأول: ماهية الأوراق المالية وطبيعتها القانونية	٢٢
• ماهية الأوراق المالية	٢٣
• الطبيعة القانونية للأوراق المالية	٢٧
المطلب الثاني: أنواع الأوراق المالية	٣٠
أولا: الأوراق المالية التقليدية	٣٠
١- السهم	٣٠
٢- السند	٣٥
٣- حصص التأسيس	٤٠
ثانيا: الأوراق المالية غير التقليدية	٤٢
١- صكوك التمويل	٤٣
٢- وثائق الاستثمار	٤٧
٣- صكوك الاستثمار	٥١
٤- سندات التوريق	٥٥
المبحث الثاني: التأمينات العينية التي ترد على الأوراق المالية	٥٧
المطلب الأول: الرهن الحيازى	٦٠
• تعريف الرهن الحيازي	٦٠
• قاعدة الحيازة في المنقول سند الحائز	٦١
• خصائص الرهن الحيازي	٦٣
المطلب الثانى: الرهن التجاري	٦٥
• تعريف الرهن التجاري	٦٥
• معيار تجارية الرهن	٦٨
الباب الأول **التنظيم القانوني لعقد رهن الأوراق المالية**	٧١
الفصل الأول: أحكام عقد رهن الأوراق المالية	٧٧
المبحث الأول: تعريف عقد رهن الأوراق المالية وطبيعته والأحكام المميزة له	٧٨
المطلب الأول: تعريف عقد رهن الأوراق المالية	٧٨
المطلب الثاني: طبيعة عقد رهن الأوراق المالية	٨٠
أولًا : تجارية عقد رهن الأوراق المالية	٨٠
ثانيًا: رضائية عقد رهن الأوراق المالية	٨٥
المطلب الثالث: الأحكام المميزة لعقد رهن الأوراق المالية	٨٨
المبحث الثاني: إثبات عقد رهن الأوراق المالية والاختصاص القضائي بنظر منازعاته	٩١

المطلب الأول: إثبات عقد رهن الأوراق المالية	٩١
المطلب الثاني: الاختصاص القضائي بنظر منازعات عقد رهن الأوراق المالية	٩٥
الفصل الثاني: شروط عقد رهن الأوراق المالية	١٠٢
المبحث الأول: الشروط الموضوعية لعقد رهن الأوراق المالية	١٠٢
المطلب الأول: الشروط المتعلقة بطرفي العقد	١٠٣
• أهلية أطراف الرهن	١٠٣
• الولاية اللازمة لإبرام عقد رهن الأوراق المالية	١٠٤
المطلب الثاني: الشروط المتعلقة بالأوراق المالية محل الرهن	١٠٦
الشرط الأول: ملكية الأوراق المالية محل الرهن للمدين الراهن	١٠٦
الشرط الثاني: قابلية الأوراق المالية محل الرهن للتصرف فيها	١١١
• رهن الأوراق المالية المستقبلية	١١١
• رهن الأوراق المالية المحظور التصرف فيها	١١٣
الشرط الثالث: تعيين الأوراق المالية محل الرهن	١١٧
المطلب الثالث: الشروط المتعلقة بالدين المضمون بالرهن	١٢٠
المبحث الثاني: الشروط الشكلية لعقد رهن الأوراق المالية	١٢٣
المطلب الأول: إجراءات رهن الأوراق المالية القديمة	١٢٥
• إجراءات رهن الصكوك الاسمية	١٢٦
• إجراءات رهن الصكوك لأمر	١٢٧
• إجراءات رهن الصكوك لحاملها	١٢٨
• إجراءات رهن الأوراق المالية المودعة بنظام وديعة الصكوك	١٣٠
المطلب الثاني: نظام الإيداع والقيد المركزى للأوراق المالية وآثاره	١٣٣
أولًا : تعريف نظام الإيداع والقيد المركزي وآثاره	١٣٥
ثانيًا: التكييف القانوني لعقد الإيداع المركزي للأوراق المالية	١٣٩
المطلب الثالث: التنظيم الإجرائي لرهن الأوراق المالية وفقا لقواعد قانون الإيداع والقيد المركزى	١٤٢
أولًا: إجراءات الرهن في قانون الإيداع والقيد المركزي	١٤٣
ثانيًا: إدارة الرهن بشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	١٤٤
ثالثًا: إجراءات الرهن بشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي	١٤٧
رابعًا: حيازة شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية المرهونة بصفتها عدلاً	١٥٠
الفصل الثالث:آثار عقد رهن الأوراق المالية	١٥٣
المبحث الأول: آثار عقد الرهن بالنسبة للدائن المرتهن	١٥٤
المطلب الأول: حقوق الدائن المرتهن في عقد رهن الأوراق المالية	١٥٤
أولا: الحق في حبس صك إيداع الأوراق المالية المرهونة	١٥٥
ثانيا: الحق في عوائد وأرباح الأوراق المالية المرهونة	١٥٦
المطلب الثاني: التزامات الدائن المرتهن فى عقد رهن الأوراق المالية	١٥٩
أولا: الالتزام بالمحافظة على الأوراق المالية محل الرهن	١٥٩
ثانيا: الالتزام بطلب شطب الرهن وقت انتهائة	١٦٢
المبحث الثاني: آثار عقد رهن الأوراق المالية بالنسبة للمدين الراهن	١٦٤
المطلب الأول: حقوق المدين الراهن في عقد رهن الأوراق المالية	١٦٤
أولا: التصويت في الجمعية العامة للمساهمين والاكتتاب	١٦٤
ثانيا: التصرف في الأوراق المالية المرهونة وإدارتها	١٦٧
المطلب الثاني: التزامات المدين الراهن فى عقد رهن الأوراق المالية	١٧٢

أولا: الالتزام بتسليم صك إيداع الأوراق المالية محل الرهن	١٧٣
ثانيا: تبديل الأوراق المالية المرهونة	١٧٤
المبحث الثالث: آثار عقد رهن الأوراق المالية بالنسبة للغير	١٧٩
المطلب الأول: آثار عقد الرهن بالنسبة للشركة مصدرة الورقة المالية المرهونة	١٨٠
المطلب الثاني: آثار عقد رهن الأوراق المالية بالنسبة لشركة الإيداع والقيد المركزى	١٨٢
أولًا : التزام شركة القيد والإيداع باتخاذ إجراءات قيد الرهن	١٨٢
ثانيًا : حالات التزام شركة الإيداع والقيد المركزي بعدم إجراء المقاصة والتسوية	١٨٧
ثالثا : مسئولية شركة الإيداع والقيد المركزي عن الأضرار التي تنشأ بسببها	١٨٨
المطلب الثالث: آثار عقد الرهن بالنسبة لأمين الحفظ المتابع لعملية الرهن.	١٨٩
الباب الثاني **انتهاء عقد رهن الأوراق المالية**	١٩٢
الفصل الأول: الانتهاء غير القضائي لعقد رهن الأوراق المالية	١٩٥
المبحث الأول: انتهاء عقد رهن الأوراق المالية بانتهاء المحل	١٩٦
المطلب الأول: انتهاء عقد الرهن بصفه أصلية	١٩٦
أولًا : نزول الدائن المرتهن عن الرهن	١٩٧
ثانيًا : إتحاد الذمة	١٩٧
ثالثا : هلاك الأوراق المالية المرهونة	١٩٩
رابعًا: فسخ عقد رهن الأوراق المالية	٢٠١
خامسًا: التنفيذ الجبري على الأوراق المالية	٢٠١
المطلب الثاني: انتهاء رهن الأوراق المالية بصفة تبعية	٢٠٢
المبحث الثاني: التنفيذ الاتفاقى على الأوراق المالية المرهونة	٢٠٤
المطلب الأول: التنفيذ الاتفاقى على الأوراق المالية المرهونة في التشريع والقضاء المصري	٢٠٤
أولًا : بطلان ترتيبات الاتفاقية للتنفيذ على الأوراق المالية المرهونة في التشريع والقضاء المصري	٢٠٥
ثانيًا : شروط صحة الترتيبات الاتفاقية	٢١١
المطلب الثاني: التنفيذ الاتفاقى على الأوراق المالية المرهونة في التشريع والقضاء الفرنسي	٢١٢
أولًا : التنفيذ الاتفاقي على الأوراق المالية المرهونة في التشريع الفرنسي	٢١٢
ثانيًا : التنفيذ الاتفاقى على الأوراق المالية المرهونة في القضاء الفرنسي	٢١٣
المبحث الثالث: الأحكام الموضوعية و الإجرائية لإنهاء رهن الأوراق المالية	٢١٨
المطلب الأول: إثبات انتهاء رهن الأوراق المالية " الأحكام الموضوعية "	٢١٨
المطلب الثاني: إجراءات شطب رهن الأوراق المالية " الأحكام الإجرائية "	٢٢٥
أولًا : مفهوم شطب الرهن	٢٢٥
ثانيًا : المستندات المطلوبة لشطب الرهن	٢٢٧
ثالثا : الوقت الذي تستغرقه خدمة شطب الرهن	٢٢٨
رابعًا: اجراءات شطب الرهن لدى شركة الإيداع والقيد المركزي	٢٢٩
الفصل الثاني:الانتهاء القضائي لعقد رهن الأوراق المالية	٢٣٠

المبحث الأول: مدى قابلية الأوراق المالية للتنفيذ عيها	٢٣٢
المطلب الأول: مدى قابلية الأسهم والسندات للتنفيذ عليها	٢٣٣
المطلب الثاني: مدى قابلية الأوراق المالية الأخرى للتنفيذ عليها	٢٣٦
المبحث الثاني: أحكام الانتهاء القضائي لرهن الأوراق المالية في القانون المصري	٢٣٧
المطلب الأول: التنفيذ على الأوراق المالية وفقًا لقواعد القانون المدني	٢٣٨
أولًا : القواعد الموضوعية للتنفيذ على الأوراق المالية بالطريق المدني	٢٣٨
ثانيًا : القواعد الإجرائية للتنفيذ على الأوراق المالية بالطريق المدني	٢٤٠
المطلب الثاني: التنفيذ على الأوراق المالية المرهونة وفقًا لقواعد قانون التجارة المصري	٢٤٣
أولًا : الأحكام الموضوعية للتنفيذ على الأوراق المالية المرهونة وفقًا لأحكام القانون التجارة المصري	٢٤٤
ثانيًا : إجراءات التنفيذ على الأوراق المالية المرهونة وفقًا لنص المادة ١٢٦من قانون التجارة المصري	٢٤٧
المطلب الثالث: الانتهاء القضائي وفقًا لقواعد قانون البنك المركزي	٢٤٩
أولا : الأحكام الموضوعية والإجرائية المنظمة لعملية بيع الأوراق المالية المرهون وفقًا لقانون البنك المركزى	٢٥٠
ثانيا: شبهات عدم دستورية المادة ١٠٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣م بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفي والنقد	٢٥٢
ثالثا: المستندات المطلوب تقديمها لشركة الإيداع والقيد المركزي في حالة طلب البنك كدائن مرتهن بيع الأوراق المالية المرهونة لصالحه	٢٦٣
المبحث الثالث: التنفيذ على الأوراق المالية في التشريعات المختلفة	٢٦٧
المطلب الأول: التنفيذ على الأوراق المالية المرهونة في القانون الفرنسي	٢٦٧
أولًا : التنفيذ على أوراق مالية مرهونة بنظام رهن حساب أدوات مالية ومقيدة في سوق منظمة	٢٦٨
ثانيًا : التنفيذ على أوراق مالية غير مقيدة في سوق منظمة	٢٧٠
المطلب الثاني: التنفيذ على الأوراق المالية في بعض التشريعات العربية	٢٧٢
أولًا : التنفيذ على الأوراق المالية في التشريع الإماراتي	٢٧٢
ثانيًا : التنفيذ على الأوراق المالية في التشريع الكويتي	٢٧٣
ثالثا : التنفيذ على الأوراق المالية في التشريع السعودي	٢٧٧
رابعًا: التنفيذ على الأوراق المالية في التشريع السوري	٢٧٨
خامسًا: التنفيذ على الأوراق المالية في التشريع الليبي	٢٨٠
المبحث الرابع: آثار التنفيذ على الأوراق المالية	٢٨٢
المبحث الخامس: انتهاء رهن الأوراق المالية بتملك المرتهن لها بأمر المحكمة	٢٨٦
الخاتمة والنتائج والتوصيات	٢٩١
الملاحق	٢٩٤
قائمة المراجع	٣٠١
الفهرس	٣١٠

Dissertation Abstract
"The Legal Framework of Securities Pledge"

This is a study that has been carried out from different aspects, presents the nature of securities traded in the stock market, and the extent to which they, of all types, are subjected to pledging. Since securities are movables, they give their possessor direct rights in the form of income or profits on the one hand, and in the form of a share in assets in general, on the other. However, pledging as one of the tributaries of the property rights may add to a greater benefit from securities under the umbrella of the Monetary Law, the Depository and Central Registration law, the Law of Trade, and the Law of Central Bank and the Cash. The study reviews and discusses the rules and procedures for securities pledge, the legal effects of securities pledge on all parties of the relationship; ending with the so-called "redemption", and the mechanisms of forced execution of the encumbered securities and their sale in Egypt and some other countries.

Supervisor

Professor/ Samiha El-Qalubi

-key words:

1-Securities Pledge.
2-Regulations of securities pledge contract.
3-Conditions of securities pledge contract.
4-Legal effects of securities pledge contract.
5- Completion/termination of securities pledge contract.
6- Forced execution on encumbered securities.